

قياس التضخم

د. محمود الفرجاني

• يتم قياس التضخم من خلال تقدير القوة الشرائية للنقود والتي يقصد بها مقدار ما يتم الحصول عليه من سلع وخدمات بوحدة واحدة من النقود أو العملة الوطنية ، وحيث أن النقود لا تطلب لذاتها ولكن كوسيط للتبادل فإن القوة الشرائية لها تتناسب عكسيا مع المستوي العام للأسعار

• شهدت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى حالة مشابهة، ونظرا للديون المتراكمة اندفعت الحكومة إلى طباعة الأموال، فانهارت قيمة العملة المحلية (المارك)، وتخلقت البلاد عن سداد ديونها في عام 1923، وأدى ذلك إلى احتلال فرنسا وبلجيكا جزءا من الأراضي الألمانية للحصول على مستحقاتهما في شكل أصول ثابتة.

• وعلى سبيل المثال كانت تكلفة رغيف الخبز قبل 10 أشهر تبلغ 250 ماركاً، لكنها قفزت بعد ذلك إلى 200 مليار مارك

ما المقصود بالأرقام القياسية للأسعار ؟

• هو مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات التي تدخل ضمن سلة الإنفاق الاستهلاكي للأسر في فترة زمنية تسمى فترة المقارنة منسوبا إلى فترة أخرى تسمى فترة الأساس، حيث يعكس هذا التغير في الأسعار الأعباء التي يتحملها المستهلك وأوضاع تكاليف المعيشة وما إذا كانت تسجل ارتفاعا أو انخفاضاً مقارنة بسنة الأساس ومن ثم التعرف على اتجاهات الأسعار وظروف الأسواق وأعباء المعيشة

- الرقم القياسي البسيط للأسعار

• $\text{مج س ن} \div \text{مج س}$

• حيث :

• ؟ س : الرقم القياسي البسيط

• ؟ مج س ن : الأسعار في سنة المقارنة

• ؟ مج س : الأسعار في سنة الأساس

وعيوب الرقم القياسي البسيط أن السلعة المرتفعة الثمن يكون أثرها كبير على الرقم القياسي البسيط إذا لا يأخذ هذا الرقم بالأهمية الحقيقية للسلعة (كمية السلعة) ولتلاقي هذا النقص يتم ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة إما بكميات سنة الأساس فنحصل على الرقم القياسي " لاسبير " أو الترجيح بكميات سنة المقارنة فنحصل على الرقم القياسي " باش " .

الرقم القياسي المرجح بكمية سنة المقارنة (رقم باش)

$$\bullet \text{ س} = \text{مج س ن ك} \div \text{مج س ك}$$

• حيث:

• $\boxed{\text{س}}$ مج س ن ك : مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة * الكمية

• مج س ك : مجموع أسعار السلع في سنة الأساس * الكمية

ب- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس " لاسبير " :
يقترح رقم " لاسبير " الترجيح بكميات سنة الأساس لإعطاء كل سعر أهميته النسبية.

$$\text{الرقم القياسي لاسبير : } M = \frac{\sum_{i=1}^n \frac{P_i}{P_{i0}}}{\sum_{i=1}^n \frac{Q_i}{Q_{i0}}} \times 100$$

• ويرتبط بقياس التضخم ضرورة التمييز بين مفهومي الدخل النقدي و الدخل الحقيقي ، حيث أن الدخل النقدي هو القيمة السوقية للإنتاج من السلع و الخدمات المنتجة خلال العام مقدرة بالأسعار الجارية في السوق ، أما الدخل الحقيقي فهو القيمة السوقية للإنتاج من السلع والخدمات مقدرة بالأسعار الثابتة وهي أسعار سنة الأساس

$$\text{الدخل الحقيقي} = 100 \times \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = 100 \times \frac{\text{الأسعار في سنة المقارنة}}{\text{الأسعار في سنة الأساس}}$$

الآثار الاقتصادية الناتجة عن التضخم

• أولاً الأثر على توزيع الدخل

• ثبات الدخل النقدي مع ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، مما يؤدي إلى تراجع مستمر في الدخل الحقيقي.

• ب- زيادة الدخل النقدي بنسبة أقل من الزيادة بالأسعار، ما ينجم عنه تناقص الدخل الحقيقي،

مثلاً زيادة الدخل النقدي بنسبة 9% صاحبها زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 11%

• ت- زيادة الدخل النقدي بنسبة متساوية مع زيادة الأسعار، م ما ينتج عنه ثبات الدخل الحقيقي.

• ث- زيادة الدخل النقدي بنسبة أكبر من الزيادة بالأسعار، مما يسفر عنه زيادة الدخل الحقيقي

2. تأثير القوة الشرائية الخاصة بالنقود: هو فقدان النقود لقدر من القوة الشرائية الخاصة بها، والنتيجة عن الزيادة المستمرة في الأسعار، مما يؤدي إلى ضعف الثقة الخاصة بالعملة الوطنية، ويشجع ذلك الأفراد على شراء المنتجات، والعملات الأجنبية، والعقارات

• التأثير سلباً على ميزان المدفوعات: نتيجة الزيادة في معدلات التضخم تتراجع القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق العالمية، مما ينتج عنه تراجع في حجم الصادرات، وزيادة الطلب على المنتجات المستوردة ذات الأسعار المنخفضة نسبياً مقارنة بالمنتجات المحلية البديلة.

• تأثير توزيع الثروة: هو إعادة توزيع الثروات الخاصة بالمجتمع بشكل عشوائي خلال فترة حدوث التضخم، فيبيع الأفراد ثرواتهم الحقيقية كالعقارات نتيجة للزيادة المستمرة في الأسعار، من أجل المحافظة على مستوياتهم الاستهلاكية الذي اعتادوا عليه، أما الأفراد الذين يمتلكون ثروات مالية فيفقدون جزءاً من قيمتها الحقيقية، بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدخل.

العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة

• يعرف عجز الموازنة العامة , بأنه الحالة أو الوضع الذي تتجاوز فيه النفقات العامة الإيرادات العامة . حيث يعد أحد المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء خاصة مع بقاء الدور المتميز والكبير للإنفاق العام فيهما ، علي الرغم من المحاولات المتعددة لتقليص دوره بحجة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في توظيف الموارد

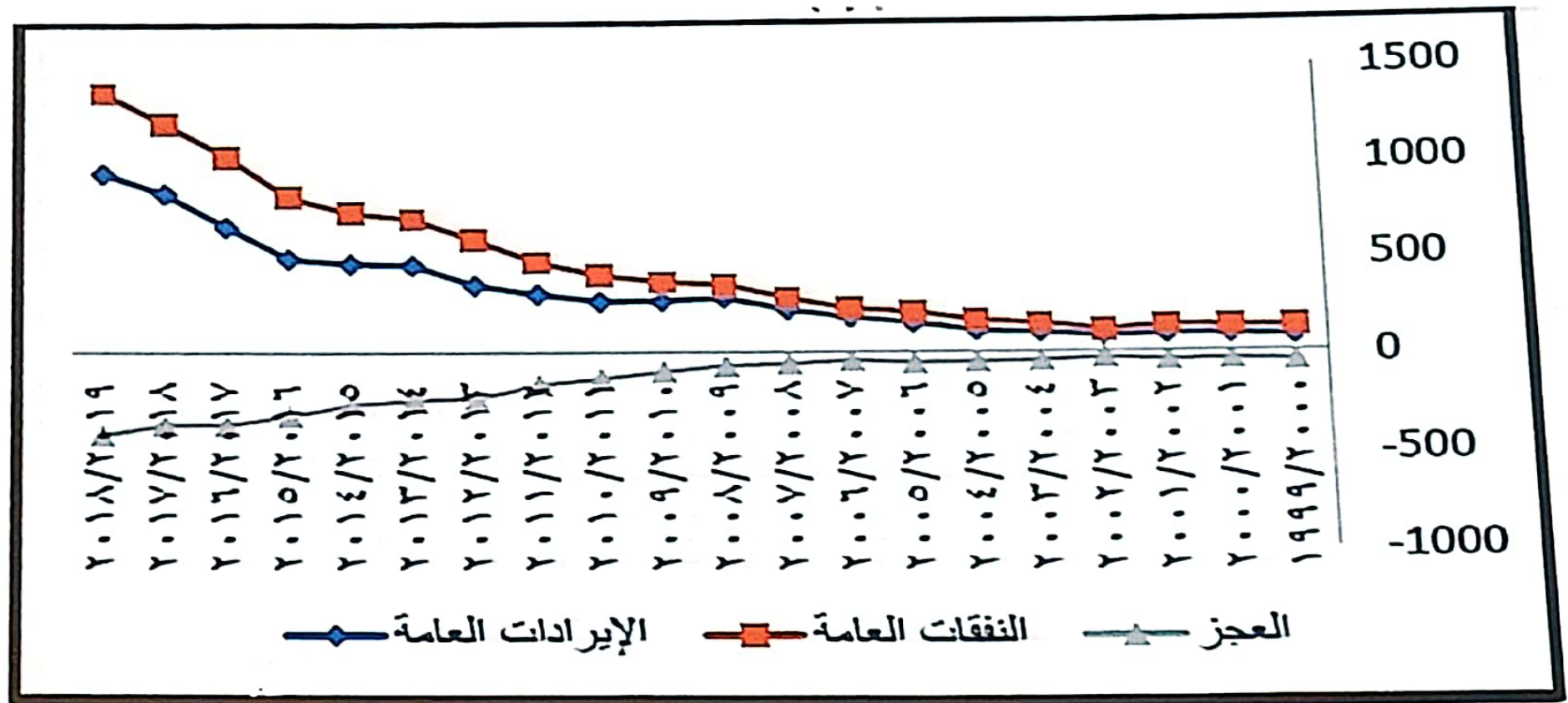
• وللعجز في الموازنة العامة آثار متعددة تعتمد وتتحدد طبقاً لطريقة تمويله التي تجري بطرق متعددة تعتمد اختيار إحداها علي حجم العجز المالي والظروف الاقتصادية ومستويات التضخم وأسعار الفائدة وعرض النقد وغير ذلك

• ولا بد من الإشارة إلى أن الرقم المطلق للعجز لا يمثل بحد ذاته إنذاراً بل أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأساس المحدد لتأثيراته , كما أنه ليس بالضرورة أن يكون العجز مرافقاً لتأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية , فقد يكون مرافقاً لآثار اقتصادية واجتماعية ايجابية . ومن المعلوم أن العجز ما دام قد حدث فقد تم تمويله بشكل أو بآخر , ومن بين أهم مصادر تمويله الإصدار النقدي (التمويل التضخمي) ومن هنا توجد علاقة بين هذا العجز وبين الاختلال النقدي

• الجدير بالذكر أن الموازنة العامة المصرية تعاني اختلالا هيكليا يتلخص في إستحواذ ثلاثة بنود للإنفاق على ما يقرب من 80 % من إجمالي الإستخدامات العامة، فعادة ما تستحوذ الأجور وفوائد الديون وأقساطها وكذلك الدعم على النسبة السابقة خلال السنوات العشر الأخيرة على الأقل

• حيث تشير البيانات لقطاع الموازنة العام إلى ارتفاع العجز الكلي ليصل إلى 428 مليار جنيه في عام 2018 / 2019 بنسبة 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر استمرار العجز في الموازنة العامة سمة مميزة للسياسات المالية للدولة المصرية ,يرجع ذلك إلى عدة أسباب تتشابه نسبياً مع مختلف الدول النامية يمكن إجمالها فيما يلي :

تطور عجز الموازنة العامة المصرية (2000-2019)



بعض أسباب عجز الموازنة العامة المصرية

- أ- النمو المتواصل في النفقات العامة خلال نصف القرن الماضي , فقد كان حجم النفقات 1600 مليون جنيه عام 70 / 1971 إلى أن أصبح 941,9 مليار جنيه في عام 2019.
- ب- الاختلال الحاد بين الإصدار النقدي (كمية النقود) ونمو الناتج القومي الحقيقي. -
- ت- قلة الإيرادات العامة بالمقارنة مع ارتفاع النفقات لعامة وعدم وجود سياسات مالية - قادرة علي مسايرة التطور الاقتصادي والتحوللات .
- ث- الارتفاع الضخم لفوائد الديوان المحلية والخارجية , حيث يبلغ - 34,4 % من الإنفاق العام وفقاً لموازنة 17 / 2018 , بمعنى أن أكثر من ثلث الإنفاق العام عيوجه نحو سداد الديون وخدمة الديون .

• وفقاً لاتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوروبي قد وضعت مؤشرات لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامة، وهو في حدود 3 % من الناتج المحلي الإجمالي ويوضح الجدول أن مصر قد تجاوزت معدل الأمان بواقع 9,8 % في المتوسط خلال فترة الدراسة . وهو ما يساوي ثلاث أضعاف النسبة المتعارف عليها عالمياً الأمر الذي ينذر بالخطر

للأطلاع
فقط

للمنوعات	GDP	الإيرادات للعملة	التنفقات للعملة	العجز	العجز/GDP %	الإيرادات للعملة %GDP/	التنفقات %GDP
٢٠٠٠/١٩٩٩	342.8	85	117	32	10.2	23.3	37.6
٢٠٠١/٢٠٠٠	358.7	89.9	131.7	41.8	11.6	25.1	36.7
٢٠٠٢/٢٠٠١	378.9	89.6	134.4	44.8	11.8	23.6	35.4
٢٠٠٣/٢٠٠٢	417.5	83.5	111.8	28.3	6.7	20	26.7
٢٠٠٤/٢٠٠٣	407	101.9	146	44.1	10.8	25	35.8
٢٠٠٥/٢٠٠٤	427.1	110.9	162.5	51.6	12.0	25.9	38
٢٠٠٦/٢٠٠٥	617.7	151.3	207.8	56.5	9.1	24.4	33.6
٢٠٠٧/٢٠٠٦	744.8	180	222.4	42.4	5.6	24.1	29.8
٢٠٠٨/٢٠٠٧	895.5	221	282	61	6.8	24.7	31.4
٢٠٠٩/٢٠٠٨	1042.2	282.5	351.5	69	6.6	27.1	33.7
٢٠١٠/٢٠٠٩	1206.2	268.2	366	97.8	8.1	22.2	30.3
٢٠١١/٢٠١٠	1371.1	265.3	401.9	136.6	9.9	19.3	29.3
٢٠١٢/٢٠١١	1542.3	303.6	471	167.4	10.8	19.7	30.5
٢٠١٣/٢٠١٢	1843.8	350.3	588.2	237.9	12.9	18.9	31.9
٢٠١٤/٢٠١٣	2101.9	456.8	701.5	244.7	11.6	21.7	33.3
٢٠١٥/٢٠١٤	2443.9	465.2	733.3	268.1	10.9	19	30
٢٠١٦/٢٠١٥	2708	491.5	817.8	326.3	12.0	18.1	30.1
٢٠١٧/٢٠١٦	3470	659.2	1031.9	372.7	10.7	18.9	29.7
٢٠١٨/٢٠١٧	4437	834.6	1207.2	372.6	8.3	18.8	27.2
٢٠١٩/٢٠١٨	4432	941.9	1369.9	428	9.6	21.3	30.9

المصدر : وزارة المالية. الحساب الختامي. سنوات مختلفة

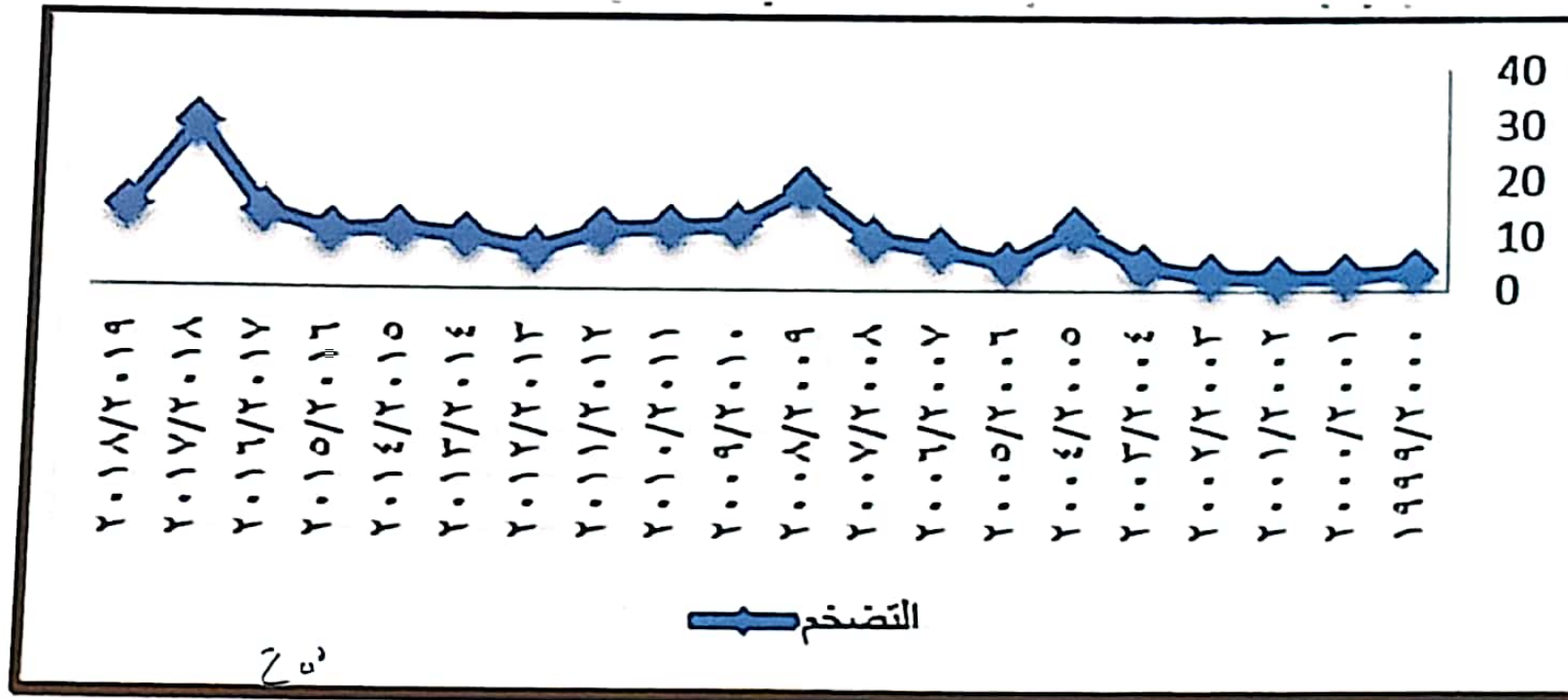
• ومن خلال العرض السابق يتضح أن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام إلى آخر خلال العقدين الماضيين ,
ومن ثم فإنه يعد عجزاً هيكلياً وليس عجزاً دورياً، لأنه غير مرتبط
بالدورة التجارية , بل هو مستمر في التزايد برغم من معدلات النمو
المرتفعة التي تحققت في تلك الفترة

ضريبة التضخم

• أي ان التضخم يترك أثراً مشابهاً للأثر التي تخلقه الضريبة, لأنه يجبر الأفراد علي الإنفاق أقل مما كان عليه الحال قبل ارتفاع المستوى العام للأسعار, ويدفعون الفرق من دخولهم للحكومة مقابل النقود الفائضة , فترتفع موارد الحكومة مقابل انخفاض موارد القطاع الخاص , تماماً كما لو أن الحكومة قامت بزيادة الضرائب لتمويل العجز في موازنتها وعليه فإن حاصل الضرب بين معدل الضريبة والوعاء الضريبي (أو ما يعرف بالقاعدة الضريبية يمثل الإيرادات الضريبية , ومن ثم فإن الإيرادات الإضافية التي يمكن الحصول عليها من خلال ضريبة التضخم تمثل حاصل ضرب التضخم في القاعدة النقدية الحقيقية

• يؤكد التحليل السابق علي وجود علاقة سببية تبادلية بين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة حيث يؤثر عجز - الموازنة علي معدل التضخم ويتأثر به

معدلات التضخم في مصر (1999-2019)



المصدر : وزارة المالية ، التقرير المالي ، سنوات مختلفة